Journal of Educational and Psychological Sciences
Volume (4), Issue (33): 30 Sep 2020
P: 151 - 175
ISSN: 2522-3399
مجلة العلوم التربوية والنفسية
المجلد (4)، العدد (33): 30 سبتمبر 2020 م
ص: 151 - 175

The Efficiency of Higher Education and Training Economics in the Arab Gulf Countries in the Light of the Global Competitiveness Index (GCI) Standards(2010- 2018)
- Comparative analytical study-

Badr Salem Al- Badrani
Taibah University || KSA

Abstract: The study aimed to discuss Arab Gulf states in the global competitiveness index issued annually by the World Economic Forum during the period (2010- 2018) in terms of the economic efficiency index, and the efficiency factor of higher education and training economics. That is for the hypothesis claimed that there is an effect of the efficiency of higher education and training economics in Arab Gulf states on the economic efficiency considering global competitiveness index standards. The study analyzed the situation of each of Arab Gulf states (Saudi Arabia- Kuwait- United Arab Emirates- Oman- Bahrain- Qatar) in terms of the overall rate and ranking, and used first- degree mathematical equations with one, two and three variable to reach the result of the situation of Arab Gulf states regards the top ranking countries and the backward ranking countries, whether in the economic efficiency, or in the efficiency factor of higher education and training economics. The study used a mathematical equation to analyze the effect of the efficiency factor of higher education and training economics in Arab Gulf states on the economic efficiency, and came out with several results based on mathematical equations and economic aspects with regard to the efficiency factor of higher education and training economics in Arab Gulf states. The study found that the degree of impact of the efficiency factor of higher education and training economics on the economic efficiency in Arab Gulf states in light of global competitiveness index standards are considered medium to tend to rise, reaching (11.20%) out of (17%).

Keywords: higher education and training, economic efficiency, global competitiveness index, Arab Gulf states.

كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في دول الخليج العربي في ضوء معايير مؤشر التنافسية العالمية (GCI) (2010 – 2018)
- دراسة تحليلية مقارنة –

بدر سالم البدراني
جامعة طيبة || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى التطرق لموضوع دول الخليج العربي في مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدر سنويًا من منتدى الاقتصاد العالمي خلال الفترة الممتدة من (2010 – 2018) من حيث مؤشر كفاءة الاقتصاد، وعامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب. وذلك من خلال فرضية وجود تأثير لكفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في دول الخليج العربي على كفاءة الاقتصاد في ضوء معايير مؤشر التنافسية العالمية، وقامت الدراسة بتحليل وضع كل دولة من دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية – الكويت – الإمارات العربية المتحدة – عمان – البحرين – قطر) من حيث المعدل العام والترتيب، واستخدمت معادلات رياضية من الدرجة الأولى ذات المتغير، وذات المتغيرين، وذات الثلاث متغيرات، للوصول إلى نتيجة وضع دول الخليج العربي بالنسبة للدول متصدرة الترتيب والدول

متأخرة الترتيب سواء في محور كفاء الاقتصاد، أو في معامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب. واستخدمت الدراسة معادلة رياضية لتحليل نسبة تأثير معامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في دول الخليج العربي على محور كفاءة الاقتصاد، وخرجت الدراسة بعدة نتائج مبنية على معادلات رياضية وجوانب اقتصادية فيما يخص كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في دول الخليج العربي، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تأثير كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب على كفاءة الاقتصاد في دول الخليج العربي في ضوء معايير مؤشر التنافسية العالمية تعتبر متوسطة تميل إلى الارتفاع حيث تبلغ (11.20%) من أصل (17%)

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي والتدريب، الكفاءة الاقتصادية، مؤشر التنافسية العالمية، دول الخليج العربي.

مقدمة

إن امتلاك قوة تنافسية على المستوى الدولي أمر مهم للغاية لمختلف الدول سواء النامية أو المتقدمة. وهذا ما ادى إلى وجود ركائز مختلفة يتم عن طريقها تحديد درجة القوة التنافسية التي تمتلكها هذه الدول. مما أدى إلى أن تقوم جميع الدول بتوجيه وحدات صنع القرار لديها إلى الاهتمام بكل نواحي وجوانب القوة التنافسية، ونتج عن هذا التوجه بأن تصبح القدرة التنافسية بارزة في أغلب دول العلم. ونتج عن هذا الاهتمام مستوى مرتفع في المنافسة في الاقتصاد العالمي. (SENER, 2013)

أن تقلب الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة أدى إلى تغييرات وتحولات اقتصادية. ووفقًا للتقلبات المستمرة ونتيجة للأزمة العالمية المتفاوتة القوة والحدث والتاريخ، أهتم المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) بوضع ركائز اهتمت بالقوة التنافسية بين بلدان العالم، كانت تتمحور حول ثلاثة أبعاد: المؤسسات والبنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والمهني، كفاءة سوق الإنتاج، كفاءة سوق العمل، تنوع الأسواق المالية، البنية التحتية التكنولوجية، السوق الحجم وتنوع العمليات والابتكار. ولكل مكون أهمية مختلفة وتتفاعل هذه المكونات مع بعضها في صنع اقتصاد الدولة. ومن بين هذه الركائز كان التعليم العالي والتدريب، وهو ذات أهمية خاصة في وقت زيادة إنتاجية المؤسسات سواء الحكومية أو الخاصة من حيث قوة المنافسة. أنه يعتبر المرتكز الأساسي لنجاح أي دولة في كافة المجالات، وبالأخص المجال الاقتصادي. (KESER, 2015).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

كانت دول الخليج العربي، ومازالت، إحدى الدول الأعضاء في التنافسية العالمية الاقتصادية، مما جعل كل دولة منه تضع رؤية خاصة بها فيما يخص اقتصادها، ولأن نجاح تحقيق الرؤى يقوم على قراءة الماضي والحاضر بهدف تحقيق المستقبل بمشيئة الله عز وجل، جاءت هذه الدراسة لكي تجيب على الأسئلة التالية:

1. ما درجة كفاءة الاقتصاد في دول الخليج العربي في ضوء معايير مؤشر التنافسية العالمية (GCI) خلال الفترة (2010 – 2018)؟
2. ما درجة كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في دول الخليج العربي في ضوء معايير مؤشر التنافسية العالمية (GCI) خلال الفترة (2010 – 2018)؟
3. ما درجة تأثير كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب على كفاءة الاقتصاد في دول الخليج العربي في ضوء معايير مؤشر التنافسية العالمية (GCI) خلال الفترة (2010 – 2018).

فرضيات البحث:

1. عدم وضوح الخطط الاستراتيجية لرفع كفاءة الاقتصاد في دول الخليج العربي يؤثر في درجة ثباتها.

2. زيادة الاهتمام بمؤشر التنافسية العالمية (GCI) يؤدي إلى رفع درجة كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في دول الخليج العربي.
3. الاهتمام بكفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب يؤثر ايجاباً على كفاءة الاقتصاد في دول الخليج العربي.

أهداف البحث:

1. فحص مظهر القوة التنافسية لكفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في دول الخليج العربي، خلال الفترة (2010 – 2018).
2. فحص مؤشر التنافسية العالمية (GCI) الذي ينشره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) كل عام، ومدى معرفة تأثير هذا البعد على كفاءة الاقتصاد في دول الخليج العربي.

أهمية البحث:

ما أكسب البحث من أهمية هو تناوله لجانب الاقتصاد والنمو الاقتصادي في دول الخليج ورؤية هذه الدول في المستقبل والتي تتراوح تاريخيا (2020- 2035)، حسب رؤية كل دولة من هذه الدول، وتركيزه على العامل الرئيس في نجاح الرؤي الاقتصادية، وهو جانب اقتصاديات التعليم العالي والتدريب، لما يستأثر به هذا الجانب من ميزانيات مرتفعة، ولتوقف نجاح بلدان العالم بعد توفيق الله عز وجل على نجاح التعليم العام والعالي بالأخص وكذلك جانب التدريب. التعريف بأهمية دور التعليم العالي والتدريب في رفع اقتصاديات هذه الدول. وتوضيح أثر التنافسية العالمية (GCI) على كفاءة الاقتصاد في دول الخليج العربي.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري

القدرة التنافسية العالمية:

القدرة التنافسية في ضوء التنمية الاقتصادية العالمية: كانت القدرة التنافسية مرتبطة فقط بالشركات وارتبطت بحقيقة أن الشركة لديها ميزة تنافسية، مما يجلب وضعها الأفضل في السوق بالمقارنة إلى المنافسين (Lundan, Dunning, 2008).

أول من تعامل مع قضية التنافسية وتحديدها بالمعنى الذي نفهمه اليوم كان الاقتصادي الأمريكي Michael Porter (2004) ومنهجه في هذا أصبح القضية الأساس لنظرية التنافسية المعاصرة التي تحلل الموارد وعوامل التنافسية في ظل عمليات العولمة، وتحت تأثير عملية عولمة المعايير يتم تغيير القدرة التنافسية. (Dunning, 2008، Lundan).

والفهم الكلاسيكي للقدرة التنافسية على أساس التنافسية لم يعد مجديًا أو ذو أهمية أو فائدة تذكر، لأن الأساس لفهم جديد هي التغييرات الثورية في التكنولوجيا ورأس المال البشري وتنظيم عمليات الإنتاج. ووفقًا لـ Ivanova (2011a) فإن الوطنية الحقة تدرس القدرة التنافسية وقدرة نمو الاقتصاد الوطني عن طريق مجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة.

ويشرح M.Porter (2004) على مستوى الشركات القدرة التنافسية كقدرة الشركة على تأمين ميزة، ويعتبر هذا أساس أداء الشركة في الأسواق. ويرى Krugman (1994) أن هدف القدرة التنافسية يركز على جانب من

مستويات المعيشة ونتيجة لذلك تظهر الإنتاجية الوطنية. ويصف Brakman (2006) التنافسية باعتبارها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تؤثر على مستوى إنتاجية الدولة. ويرى Hitiris (2006) أن القدرة التنافسية الاقتصادية تم تحديدها كنتيجة لأداء البلد في مجال العلوم والتكنولوجيا، ولاسيما مبتكرة القدرة، التي تحدد القدرة على المدى الطويل لتطوير وتسويق تيار جديد من السابق لحلول غير معترف بها – ابتكار- . ويذكر Neumann (2013) بأن التنافسية الاقتصادية هي مفهوم التعبير بطريقة اصطناعية عن قدرة الدولة على تصدير سلعها وخدماتها إلى الأسواق الخارجية والحصول على مزايا نسبية في المنافسة الدولية مع المؤسسات والمنظمات العالمية التي تتعامل مع القدرة التنافسية . (Neumann, 2013).

وطرق قياس التنافسية لدى المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) تنص على أنه يتم تعريف القدرة التنافسية باعتبارها قدرة الاقتصاد الوطني على أداء مستوى متزايد باستمرار ويهدف لتحقيق جودة الحياة. ويقوم WEF سنويًا بتقييم ونشر معلومات حول قياس مؤشر التنافسية العالمية وتتكون من عدد كبير من العوامل التي تصف القدرة التنافسية لبلد معين.

ولابد من الإشارة إلى أنه يمكن أيضا دراسة القدرة التنافسية على مستوى الصناعة والمنطقة، فليس هناك فقط القدرة التنافسية التجارية، مع الإشارة أنه يوجد أيضًا القدرة التنافسية الاقتصادية. والقدرة التنافسية الاقتصادية هي إمكانات الهياكل الاقتصادية (الأعمال التجارية المحلية والإقليمية الاقتصادات ومجموعات التكامل) وأنه من خلال الاستخدام الفعال للموارد يوفر الازدهار الاقتصادي المستدام، والذي ينعكس على الأداء الاقتصادي والإنتاجية والتوظيف والمجالات الاجتماعية والسياسية. (Lipkova, 1993).

ويجب أن ترتبط "القدرة التنافسية للاقتصاد" بالنمو الاقتصادي، باعتباره الهدف الأساسي، ولا يشترط أن تكون الدول قادرة على المنافسة، وإنما فقط لضمان النمو الاقتصادي كمصدر لمزيد من التنمية الاقتصادية ومستويات المعيشة للسكان. ومن الضروري أن يتم إدراك أن المحددات الاقتصادية يختلف النمو لها باختلاف الزمان والمكان. ويذكر Jovanović (2014) أن التطور الحالي يتميز به محددان وهما: عولمة الاقتصاد العالمي إلى جانب عملية تحرير التجارة العالمية ذات الصلة والآخر هو التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هذه الجوانب ينعكس فيها فهم طبيعة ومصادر ومظاهر التنافسية في الفترة الحالية. (Haviernikova, 2014).

ويتضح من تعريف القدرة التنافسية أن القدرة التنافسية مرتبطة بالعملية الاقتصادية وبالعولمة، وتتميز بنمو قوي في النشاط الاقتصادي الدولي فيما يتعلق بالنشاطات المحلية ويتم تنفيذ العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق الحركة الدولية للسلع والخدمات ورأس المال والعمل وكذلك المعلومات والمعرفة. وتمثل العولمة مستوى أعلى نوعيًا من التدويل، ولذلك فإنها عملية معقدة تنطوي على التكامل الوظيفي للأنشطة الدولية وتعتبر من أهم الموضوعات الاقتصادية. وقد تم تسريع التحول النوعي في العلاقات الدولية بشكل كبير من قبل تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات. (Vojtovic, Krajnakova, 2013).

القدرة التنافسية في ضوء التنافسية العالمية:

القدرة التنافسية، بالمعنى الواسع، هي المؤشر الاقتصادي الذي يمثل كيف أن اقتصاد الدول يمكن أن يعمل ويناضل في المنافسة المحلية والدولية، وهو يعكس تطبيق عوامل القدرة التنافسية في اقتصاد معين. وعند قياس القدرة التنافسية وتأثير المنافسة يجري تحديد محددات الأداء الاقتصادي للاقتصاد. التي تعطى (تشكل) من قبل الأداء الاقتصادي للكيانات (الشركات أو المناطق)، التي توجد النمو الاقتصادي. وتعتمد أهمية (وزن) كل عامل

على المجموعة التي ينتمي إليها الاقتصاد، سواء كان ذلك الاقتصاد القائم على موارد الإنتاج أو المصادر التي تدفع الكفاءة وعوامل الابتكار. (Haviernikova, 2014).

وفي العديد من الدراسات يمكننا أن نجد آراء الخبراء الذين لا يأخذون في الاعتبار هذا المؤشر كمؤشر ذي صلة لتقييم التنافسية الاقتصادية. وتشمل هذه الدراسات Krugman (1994)، Dicken (2007)، Baldwin and Wyplosz (2009) الذين يشددون على أن المقياس الأساسي للمنافسة الاقتصادية بين الدول هو إنتاجية العمل، بحجة أن النمو في مستويات المعيشة متساوي إلى حد كبير إلى معدل نمو الإنتاجية المحلية. وهذا يعني أن مستوى المعيشة يتحدد بالداخل بدلاً من المنافسة في الأسواق العالمية.

كما أن النجاح الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة يعتمد على مدى ازدهار دول أخرى وهي التي لديها تعاون اقتصادي معها، وخاصة في أوقات الركود والأزمات، وليس على التنافس بينهما. وعلى الرغم من هذه التحفظات، فإن المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا ينشر نتائج اقتصاديات العالم فيما يتعلق بإنجازاتهم التنافسية ويركز مؤشر التنافسية العالمية (GCI) على قدرة الاقتصاد على النجاح في المنافسة الدولية. (Habánik, 2016)

مؤشر التنافسية العالمية: أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر التنافسية العالمية (GCI) أداة لتقييم مستوى القدرة التنافسية للبلدان في عام (2005م) (Toma, et al. 2016)وقد تم تقسيم مكونات مؤشر GCI إلى ثلاثة مؤشرات فرعية، هي المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة والابتكار والتطور، حيث المتطلبات الأساسية هي العوامل الأساسية التي يجب امتلاكها لإنتاجية عالية، معززات الكفاءة هي العوامل التي تؤثر على خلق كفاءة الإنتاج، في حين أن عوامل الابتكار والتطور هي العوامل اللازمة للنمو المستدام، ويشير Raimanu (2016) إلى أن هذه المؤشرات الفرعية الثلاث هي المراحل الاقتصادية للبلد، وهي: في المراحل الأولى من الاقتصاد تكون مدفوعة أكثر بعوامل طبيعية (مثل الطبيعية الموارد والعمالة غير الماهرة)، ثم في مرحلة لاحقة عوامل الكفاءة، وفي المرحلة الأخيرة بحلول عامل الابتكار في هذه الأثناء وفقًا لـ Tambunan (2011) و Nababan (2014) هناك ثلاثة عوامل يمكن أن تحدد المستوى أو مؤشر القدرة التنافسية للبلد. تحتوي المؤشرات الفرعية الثلاث على 12 عمودًا مع 112 متغيرًا. وتتمثل نسب المؤشرات الفرعية الثلاث على النحو التالي:

المؤشر والمتغير	النسبة
كفاءة الأساس	20 – 60%
الركيزة الأولى: المؤسسات	25%
الركيزة الثانية: البنية التحتية	25%
الركيزة الثالثة: بيئة الاقتصاد الكلي	25%
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي	25%
كفاءة الاقتصاد	35 – 50%
الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب	17%
الركيزة السادسة: كفاءة سوق البضائع	17%
الركيزة السابعة: كفاءة سوق العمل	17%
الركيزة الثامنة: تطوير الأسواق المالية	17%
الركيزة التاسعة: الاستعداد التكنولوجي	17%
الركيزة العاشرة: حجم السوق	17%
كفاءة الإبداع والابتكار	5 – 30%
الركيزة 11: تطور الأعمال	50%
الركيزة الثانية عشرة: ابتكار البحث والتطوير	50%

(Turpancı and Duman, 2014; Sala- I- Martin, and others., 2014 ; KESER , 2015, Nababan , 2019)

ويوضح الجدول رقم (1) درجة أهمية المراحل الثلاث:

جدول رقم (1) مراحل ونسب مؤشر التنافسية العالمية

مؤشر التنافسية العالمية	المرحلة الأولى الأساس	الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية	المرحلة الثانية الكفاءة	الانتقال من المرحلة الثانية إلى الثالثة	المرحلة الثالثة الابتكار
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) *	أقل من 2000	2000 – 2999	3000 – 8999	9000 -17000	أكثر من 17000
كفاءة المتطلبات الأساسية	%60	%60 – 40	%40	%40 – 20	%20
كفاءة الاقتصاد	%35	%50 – 35	%50	%50	%50
كفاءة البحث والابتكار	%5	%10 – 5	%10	%30 – 10	%30

* بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الموارد المعدنية، فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد ليس المعيار الوحيد لتحديد مرحلة التنمية. Source: (Schwab, 2016)

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن أهم مرحلة في الصفوف هي المرحلة الثانية، ثم المرحلة الأولى وأخيراً المرحلة الثالثة، وتتميز المرحلة الثانية بحقيقة أن هناك مراحل متوسطة تربطها بالمرحلة الأولى والمرحلة الثالثة، كما هو موضح في الجدول رقم (1):ومن خلاله يتم ملاحظة درجة العلاقة بين مؤشرات التنافسية العالمية الثلاثة (كفاءة المتطلبات الأساسية – كفاءة الاقتصاد – كفاءة البحث والتطوير) مع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي.

دول الخليج العربي في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2010 – 2018): من خلال استعراض واقع دول الخليج العربي خلال 2010- 2018 في مؤشر التنافسية العالمية كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2) وضع دول الخليج العربي في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2010 – 2018)

السنة	مرحلة الانتقال في مؤشر التنافسية العالمية (2010 – 2017)					
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين
2011/2010	المستوى 3	الانتقال من 1 إلى 2	الانتقال من 1 إلى 2	الانتقال من 2 إلى 3	الانتقال من 1 إلى 2	الانتقال من 2 إلى 3
2012/2011						المستوى 3
2013/2012						الانتقال من 2 إلى 3
2014/2013			المستوى 3			المستوى 3
2015/2014	الانتقال من 2 إلى 3					الانتقال من 2 إلى 3
2016/2015	المستوى 3	الانتقال من 2 إلى 3				المستوى 3
2017/2016						
2018/2017						

(Schwab, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016,2017)

يتضح من جدول رقم (2) اجتهاد دول الخليج العربي خلال هذه الفترة الزمنية (2010 – 2018) والتي ترتبط ارتباط مباشر بالوضع الاقتصادي في دول الخليج العربي، فوجود الإمارات والبحرين وقطر في مستوى (كفاءة التطوير والابتكار)، والمملكة العربية السعودية وعمان في المرحلة المؤدية إلى مستوى (كفاءة التطوير والابتكار) دليل على هذا

الاهتمام، ولعل الوضع الاقتصادي في الكويت الغير مستقر هو ما أدى إلى وجودها في مرحلة الانتقال من مستوى (الأساس) في الاقتصاد إلى مستوى (الكفاءة) في الاقتصاد.

ثانياً- الدراسات السابقة:

بالإشارة إلى أحدث الدراسات السابقة التي تناولت محور كفاءة الاقتصاد ومحور كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في مؤشر التنافسية العالمية، كانت هناك دراسة:

- **دراسة بازرقان وآخرون (Bazargan et al, 2017)** وهدفت إلى دراسة العلاقة بين كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب حسب مؤشر التنافسية العالمية GCI في تقرير التنافسية العالمية الصادر عام (2014 – 2015) والذي يشمل (144) دولة، وبين تطوير وتعقيد الأعمال، وكلا المتغيرين يرتبطان بالاقتصاد، وتم استخدام تحليل الارتباط القانوني (CCA) لدراسة العلاقة بين المتغيرين، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية تصل إلى نسبة 77.85% بين المتغيرين.
- **وهدفت دراسة (Pesce, 2017)** إلى دراسة وضع المنطقة العربية فيما يخص مؤشر التنافسية الاقتصادية الأكثر انتشارًا كما ذكرت الدراسة، وهو مؤشر (GCI)، والنظر إلى أداء الدول العربية في أحدث مؤشر عند إعداد الدراسة وهو مؤشر (2016 – 2017) لتحديد التحديات الرئيسية للقدرة التنافسية الاقتصادية التي تؤثر على المنطقة العربية. وتوصلت الدراسة إلى أن المؤشر أظهر أن الدول العربية لديها نقاط ضعف في أربع ركائز للقدرة التنافسية الاقتصادية وهي: كفاءة سوق العمل، بيئة الاقتصاد الكلي، التعليم العالي والتدريب، والابتكار. وأوضحت الدراسة أسباب وآثار كل من هذه التحديات على المنطقة، والتركيز بشكل خاص على تلك التي سجلت فيها الدول العربية أدنى مستوى في المؤشر خلال العام (2016 – 2017) وهي كفاءة سوق العمل.
- **أما دراسة (Dima et al, 2018)** فقد هدفت إلى دراسة تأثير مختلف المؤشرات المتعلقة باقتصاد المعرفة على القدرة التنافسية للدول في الاتحاد الأوروبي، على أساس نماذج انحدار المعامل، وقامت الدراسة بتحليل مؤشر التنافسية العالمية (GCI) فيما يتعلق بالإنفاق على البحث والتطوير (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) والنسبة المئوية للسكان الحاصلين على تعليم جامعي، وتعلم مدى الحياة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وأبرزت النتائج الدور الحاسم للابتكار والتعليم كمحددات للقدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي والتقارب الاقتصادي.
- **وكان الهدف من دراسة (Stanisic, 2018)** هو تقييم مكان ودور التعليم العالي كعامل من عوامل التنافسية في صربيا، واستندت الورقة على بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي، عن طريق تحليل خمس مؤشرا وهي: معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، معدل الالتحاق بالتعليم العالي، جودة نظام التعليم، جودة تعليم الرياضيات والعلوم، وجودة مدار الإدارة. واستخدمت الدراسة طريقة التحليل في ديناميكيات الوقت وتحليل الانحدار. وتم تحليل قيم المؤشرات الخمس التي تناولتها الدراسة في فترة عشر سنوات. وتم التوصل إلى تمتع صربيا بسياسة ناجحة على حد ما في عملية تحسين جودة التعليم العالي، وأشارت نتائج الدراسة إلى قطاعات التعليم العالي في صربيا التي يمكن أن تكون السلاح الرئيس في النضال التنافسي لصربيا في السوق العالمية، وكذلك إلى قطاعات التعليم العالي في صربيا التي لا تسجل فيها صربيا نتائج مرضية والتي تتطلب التحسين.
- **أما دراسة (Revalde et al, 2018)** فهدفت إلى التحقق من تأثير التعليم العالي على القدرة التنافسية العالمية والإقليمية، بالاستناد إلى دراسة حالة كازخستان كدولة في منطقة اسيا الوسطى، ونظرًا لعدم وجود نهج موحد لكيفية قياس تأثير التعليم العالي على القدرة التنافسية في البلد على المستوى الإقليمي، فإن الهدف من الدراسة

كان أيضًا بناء إطار نظري لتقييم تأثير التعليم العالي على القدرة التنافسية، وهدفت الدراسة أيضًا إلى إجراء مقارنات بين وضع دولة كازخستان مقارنة ببعض بلدان أسيا الوسطى. وتوصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات في قطاع التعليم العالي في كازخستان، ووجود مبادرات السياسة الحكومية أثرت بشكل إيجابي على القدرة التنافسية لكازخستان، مما منحها أعلى مرتبة في GCI بين دول آسيا الوسطى، وأدى هذا إلى دخول ست جامعات كازاخستانية في قائمة أفضل 1000 جامعة حول العالم وفقًا لتصنيف QS العالمية.

- **وهدفت دراسة(Pavlović et al, 2018)** إلى التحقق من أن تحسين النظام التعليمي يسهل الوصول إلى سوق العمل ويؤثر على الاستقرار وكذلك على مؤشر القدرة التنافسية، وعن مدى أهمية التعليم في مؤشر التنافسية العالمية لتحقيق مرتبة عالية في كفاءة سوق العمل. وللوصول إلى هذا الهدف قامت الدراسة بتحليل مؤشري التعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق العمل وتأثيرهما على درجة التنافسية للدول. وتم جمع البيانات من إصدار مؤشر التنافسية العالمية GCI للهام 2015- 2016، وتحليل تأثير ركيزة التعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق العمل على الترتيب العام لخمسة عشر دولة تنافسية ذات درجة متقدمة، وعشر دول من البلقان، واستخدمت الدراسة للوصول إلى هذا الهدف تحليلات الارتباط والتكتل والانحدار، ومقارنة مؤشر عام (2014 – 2015) بمؤشر (2015 – 2016) الخاصة بالتنافسية العالمية، وإجراء تحليل عنقودي بين المؤشرات المؤثرة في ركيزة كفاءة التعليم العالي والتدريب وركيزة كفاءة سوق العمل، وإجراء تحليل لتحديد أكثر المؤشرات تأثيرًا على مؤشر GCI، وتوصلت الدراسة إلى أن تنمية الموارد البشرية ومتطلبات السوق للكفاءات تؤثر على التنمية الاقتصادية للبلاد.
- **أما دراسة (Placido, 2019)** فقد هدفت إلى تقييم التطور الاقتصادي في الفلبين بين عامي 2010 و 2015، وقدمت الدراسة لمحة عامة عن استراتيجية التنمية الاقتصادية الفليبينية ودراستها عن طريق كل من: تقرير مؤشر التنافسية العالمية (GCI)، وتقرير مؤشر التنمية البشرية (HDI)، وتقرير مؤشر الأداء البئي (EPI) كمقياس لتقييم النمو الاقتصادي. واستخدمت الدراسة للوصول إلى الهدف كل من التحليل الكمي والتحليل النوعي لمقارنة أثر التنمية الفلبينية بين عامي 2010 و 2015 باستثناء ركيزة بيئة الاقتصاد الكلي لمنطقة GCI وحيوية النظام البئي EPI، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد اختلافات كبيرة في نتائج كل من مؤشرات التنمية.

تعليق على الدراسات السابقة:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة والتي تعتبر جميعها حديثة (2017 – 2019) نجدها تطرقت في عينتها إلى مختلف نواحي دول العالم، وكذلك تطرقت إلى الدول النامية والدول المتقدمة، وجميعها تناولت محور كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب كمؤشر مهم في عملية التنافسية العالمية، وهو ما يتوافق مع هذه الدراسة. وكذلك في طريقة تناول الدراسات السابقة للموضوع كانت تستخدم التحليل الدقيق والمقارنة، وهو ما انتهجته كذلك هذه الدراسة. وبالتالي فإن هذه الدراسة تتوافق مع الدراسات السابقة في الهدف العام والطريقة وتختلف عنها في حدود الدراسة المكانية والزمانية، وأن هذه الدراسة ركزت على محوري كفاء الاقتصاد وكفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب ومدى تأثير المحور الثاني على المحور الأول بحكم أنه يعتبر جزء منه في مؤشرات التنافسية العالمية.

3- عرض النتائج ومناقشتها (الدراسة التحليلية)

- **إجابة السؤال الأول:** ما درجة كفاءة الاقتصاد في دول الخليج العربي في ضوء معايير مؤشر التنافسية العالمية (GCI) خلال الفترة (2010 – 2018)؟

بالرجوع إلى إصدارات (The Global Competitiveness Report) فيما يخص محور كفاءة الاقتصاد خلال الفترة (2010 – 2018) قام الباحث بإنشاء الجداول الموضحة أدناه:

جدول رقم (3) بيانات محور كفاءة الاقتصاد لدول الخليج العربي فيما يخص الترتيب والدرجة في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2010 – 2018)

السنة	عدد الدول	السعودية		الكويت		الإمارات		عمان		البحرين		قطر	
		الترتيب	الدرجة (1- 7)	الترتيب	الدرجة (1- 7)	الترتيب	الدرجة (1- 7)	الترتيب	الدرجة (1- 7)	الترتيب	الدرجة (1- 7)	الترتيب	الدرجة (1- 7)
2011/2010	139	27	4.7	68	4.0	21	4.8	48	4.3	33	4.5	26	4.7
2012/2011	142	24	4.8	67	4.1	25	4.8	45	4.3	31	4.6	27	4.7
2013/2012	144	26	4.8	75	4.0	21	4.9	45	4.4	35	4.6	22	4.9
2014/2013	148	27	4.7	77	4.0	20	5.0	39	4.5	38	4.5	18	5.0
2015/2014	144	33	4.6	83	3.9	14	5.2	49	4.3	40	4.5	20	5.0
2016/2015	140	30	4.7	72	4.0	17	5.1	63	4.1	35	4.6	21	5.1
2017/2016	138	33	4.7	70	4.1	15	5.2	63	4.2	40	4.5	21	5.0
2018/2017	137	33	4.7	73	4.0	17	5.2	66	4.1	36	4.6	25	4.9

(Schwab, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016,2017)

جدول رقم (4) بيانات محور كفاءة الاقتصاد لدول الخليج العربي

فيما يخص المستوى في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2010 – 2018)

السنة	عدد الدول	السعودية	الكويت	الإمارات	عمان	البحرين	قطر
		المستوى (1- 3)	المستوى (1- 3)	المستوى (1- 3)	المستوى (1- 3)	المستوى (1- 3)	المستوى (1- 3)
2011/2010	139	1	2	1	2	1	1
2012/2011	142				1		
2013/2012	144						
2014/2013	148						
2015/2014	144				2		
2016/2015	140						
2017/2016	138						
2018/2017	137						

المصدر: إعداد الباحث من دراسة المؤشرات

جدول رقم (5) بيانات محور كفاءة الاقتصاد لدول العالم المتقدمة والمتأخرة

فيما يخص الترتيب والدرجة في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2010 – 2018)

السنة	عدد الدول	الدولة	النقاط (1- 7)	الترتيب	الدولة	النقاط (1- 7)	الترتيب	الدولة	النقاط (1- 7)	الترتيب
2011/2010	139	سنغافورة	5.49	1	هونج كونج	5.48	2	أمريكا	5.46	3
		بورونداي	2.53	139	موريتانيا	2.79	138	تشاد	2.81	137

السنة	عدد الدول	الدولة	النقاط (1- 7)	الترتيب	الدولة	النقاط (1- 7)	الترتيب	الدولة	النقاط (1- 7)	الترتيب
2012/2011	142	سنغافورة	5.58	1	سويسرا	5.53	2	أمريكا	5.49	3
		بورندي	2.51	142	موريتانيا	2.71	141	هياتي	2.76	140
2013/2012	144	سنغافورة	5.65	1	أمريكا	5.63	2	هونج كونج	5.54	3
		بورندي	2.56	144	هياتي	2.76	143	موريتانيا	2.88	142
2014/2013	148	أمريكا	5.66	1	سنغافورة	5.63	2	هونج كونج	5.57	3
		بورندي	2.58	148	موريتانيا	2.71	147	تشاد	2.72	146
2015/2014	144	أمريكا	5.71	1	سنغافورة	5.68	2	هونج كونج	5.58	3
		بورندي	2.62	144	موريتانيا	1.69	143	تشاد	2.74	142
2016/2015	140	أمريكا	5.76	1	سنغافورة	5.70	2	هونج كونج	5.57	3
		بورندي	2.62	140	موريتانيا	2.72	139	تشاد	2.82	138
2017/2016	138	أمريكا	5.85	1	سنغافورة	5.73	2	سويسرا	5.62	3
		موريتانيا	2.55	138	بورندي	2.72	137	اليمن	2.74	136
2018/2017	137	أمريكا	6.01	1	سنغافورة	5.72	2	سويسرا	5.65	3
		موريتانيا	2.54	137	اليمن	2.67	136	تشاد	2.77	135

(Schwab, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016,2017)

يتضح من الجدول رقم (3) فيما يخص المملكة العربية السعودية انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان الترتيب المتأخر لها هو (33) والذي كان في عامي (2016 – 2017) و (2017 – 2018)، وأن الترتيب المتقدم لها كان في عام (2011 – 2012) حيث احتلت المرتبة (24)، إلا أنه ووفق الدرجة المتراوحة (7- 1) كانت أعلى قيمة لها هي (4.8) في عامي (2011 – 2012) و (2012 – 2013) بينما كان أقل قيمة هي (4.6) في عام (2014 – 2015).

ووفق المعادلة التالية: معادلة رقم (1)

$$Z = (\sum X/8) - (\sum Y/8)$$

حيث:

Z = متوسط بعد المملكة العربية السعودية عن متصدر التدريب وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

X = متوسط درجة الدولة المتصدرة في تصنيف كفاءة الاقتصاد وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

Y = متوسط درجة المملكة العربية السعودية في تصنيف كفاءة الاقتصاد وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

يوضح الجدول رقم (5) أن المملكة العربية السعودية كانت تقترب عن متصدرة الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (5.71 – 4.7) = (1.01) من (7)

ووفق المعادلة التالية: معادلة رقم (2)

$$Z = (\sum X/8) - (\sum Y/8)$$

حيث:

Z = متوسط بعد المملكة العربية السعودية عن الدولة الأخيرة في الترتيب وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

X = متوسط درجة المملكة العربية السعودية في تصنيف كفاءة الاقتصاد وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

Y = متوسط درجة الدولة الأخيرة في ترتيب تصنيف كفاءة الاقتصاد وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

يوضح الجدول رقم (5) أن المملكة العربية السعودية كانت تبتعد عن درجة الدولة الأخيرة في الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (4.7 – 2.6) = (2.1) من (7)

أي أن المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010 – 2018) كانت قريبة من الدول المتصدرة، وهذا ما يفسر وجودها خلال هذه الفترة وكما يشير الجدول (4)في الثلث الأول من ترتيب دول العالم في تصنيف كفاءة الاقتصاد في مؤشر التنافسية العالمية.

ومن الملاحظ على ترتيب ودرجة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010 – 2018)

ووفق المعادلة التالية: معادلة رقم (3)

$$Z = X - Y$$

حيث:

Z = الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

X = أكبر قيمة حصلت عليها المملكة العربية السعودية وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

Y = أقل قيمة حصلت عليها المملكة العربية السعودية وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

أنها كانت متقاربة بشكل كبير حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة هي (0,2) وكذلك كان الفرق بين أكبر قيمة في الترتيب وأقل قيمة (9) مراكز.

وكذلك يتضح من الجدول رقم (3) فيما يخص دولة الكويت انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان الترتيب المتأخر لها هو (83) والذي كان في عام (2014 – 2015)، وأن الترتيب المتقدم لها كان في عام (2011 – 2012) حيث احتلت المرتبة (67)، إلا أنه ووفق الدرجة المتراوحة (7- 1) كانت أعلى قيمة لها هي (4.1) في عامي (2011 – 2012) و (2016 – 2017) بينما كان أقل قيمة هي (3.9) في عام (2014 – 2015).

وباستخدام ذات المعادلة رقم (1) نجد:

أن دولة الكويت كانت تقترب عن متصدرة الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (5.01 – 4.01) = (1.7) من (7)

ووفق المعادلة رقم (2) نجد:

أن دولة الكويت كانت تبتعد عن درجة الدولة الأخيرة في الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (4.01 – 2.6) = (1.41) من (7)

أي أن دولة الكويت خلال الفترة (2010 – 2018) تقع في الثلث المتوسط بين ثلث الدول المتقدمة وثلث الدول المتأخرة وذلك كما يشير الجدول (4) في ترتيب دول العالم في تصنيف كفاءة الاقتصاد في مؤشر التنافسية العالمية، وإن كانت وحسب المتوسط أقرب إلى دول الثلث الأخير من دول الثلث المتقدم.

ومن الملاحظ على ترتيب ودرجة دولة الكويت خلال الفترة (2010 – 2018) ووفق المعادلة رقم (3) نجد:

أن الدرجة كانت متقاربة بشكل كبير حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة هي (0,2) ولكن كان الفرق بين أكبر قيمة في الترتيب وأقل قيمة (16) مراكز، وهذا يعتبر فرق ليس بالبسيط.

ويتضح من الجدول رقم (3) فيما يخص الإمارات العربية المتحدة انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان الترتيب المتأخر لها هو (25) والذي كان في عام (2011 – 2012)، وأن الترتيب المتقدم لها كان في عام (2014 – 2015) حيث احتلت المرتبة (14)، إلا أنه ووفق الدرجة المتراوحة (7- 1) كانت أعلى قيمة لها هي (5.2) في أعوام (2014 – 2015) و (2016 – 2017) و (2017 – 2018) بينما كان أقل قيمة هي (4.8) في عامي (2010 – 2011) و (2011 – 2012) .

ووفق المعادلة رقم (1) نجد:

$$Z = (\sum X/8) - (\sum Y/8)$$

أن الإمارات العربية المتحدة كانت تقترب عن متصدرة الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (5.71 – 5.02) = (0.69) من (7)

ووفق المعادلة رقم (2) نجد:

$$Z = (\sum X/8) - (\sum Y/8)$$

أن الإمارات العربية المتحدة كانت تبتعد عن درجة الدولة الأخيرة في الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (5.02 – 2.6) = (2.42) من (7)

أي أن الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010 – 2018) كانت قريبة من الدول المتصدرة، وهذا ما يفسر وجودها خلال هذه الفترة وكما يشير الجدول (4) في الثلث الأول من ترتيب دول العالم في تصنيف كفاءة الاقتصاد في مؤشر التنافسية العالمية.

وكذلك ترتيب ودرجة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010 – 2018) وفق المعادلة رقم (3): متقاربة بشكل كبير حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة هي (0,4) وكذلك كان الفرق بين أكبر قيمة في الترتيب وأقل قيمة (11) مركز.

ويتضح من الجدول رقم (3) فيما يخص دولة عمان انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان الترتيب المتأخر لها هو (66) والذي كان في عام (2017 – 2018). وأن الترتيب المتقدم لها كان في عام (2013 – 2014) حيث احتلت المرتبة (39)، إلا أنه ووفق الدرجة المتراوحة (7- 1) كانت أعلى قيمة لها هي (4,5) في عام (2013 – 2014)، بينما كان أقل قيمة هي (4.1) في عامي (2015 – 2016) و (2017 – 2018).

ووفق المعادلة رقم (1) نجد أن دولة عمان كانت تقترب عن متصدرة الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (5.71 – 4.27) = (1,44) من (7)

ووفق المعادلة رقم (2) نجد أن دولة عمان كانت تبتعد عن درجة الدولة الأخيرة في الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (4.27 – 2.6) = (1.67) من (7) أي أن دولة عمان خلال الفترة (2010 – 2018) كانت في وضع متذبذب بين الثلث الأول والثلث الثاني في ترتيب دول العالم في تصنيف كفاءة الاقتصاد في مؤشر التنافسية العالمية وإن كانت في الأربع سنوات الأخيرة تقع ضمن الثلث الثاني في ترتيب دول العالم في المؤشر.

ومن الملاحظ على ترتيب ودرجة دولة عمان خلال الفترة (2010 – 2018) ووفق المعادلة رقم (3) نجد:

أنها كانت متقاربة بشكل كبير حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة هي (0,4) إلا أن الفرق بين أكبر قيمة في الترتيب وأقل قيمة كان (27) مركز، وهي قيمة مرتفعة ولعل هذا ناتج عن وضع التذبذب الذي تعيشه عمان في محور كفاءة الاقتصاد.

ويتضح من الجدول رقم (3) فيما يخص مملكة البحرين انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان الترتيب المتأخر لها هو (40) والذي كان في عامي (2014 – 2015) و (2016 – 2017)، وأن الترتيب المتقدم لها كان في عام (2011 – 2012) حيث احتلت المرتبة (31)، إلا أنه ووفق الدرجة المتراوحة (7- 1) كانت أعلى قيمة لها هي (4,6) في أعوام (2011 – 2012) و (2012 – 2013) و (2015 – 2016) بينما كان أقل قيمة هي (4.5) في أعوام (2010 – 2011) و (2013 – 2014) و (2014 – 2015) و (2016 – 2017)

ووفق المعادلة رقم (1) نجد أن مملكة البحرين كانت تقترب عن متصدرة الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (5.71 – 4.55) = (1,16) من (7)

ووفق المعادلة رقم (2) نجد أن مملكة البحرين كانت تبتعد عن درجة الدولة الأخيرة في الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (4.55 – 2.6) = (1,95) من (7) أي أن مملكة البحرين خلال الفترة (2010 – 2018) كانت قريبة من الدول المتصدرة، وهذا ما يفسر وجودها خلال هذه الفترة وكما يشير الجدول (4) في الثلث الأول من ترتيب دول العالم في تصنيف كفاءة الاقتصاد في مؤشر التنافسية العالمية.

كما يلاحظ أن ترتيب ودرجة مملكة البحرين خلال الفترة (2010 – 2018) ووفق المعادلة رقم (3) متقاربة بشكل كبير حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة هي (0,1) وكذلك كان الفرق بين أكبر قيمة في الترتيب وأقل قيمة (9) مراكز.

كذلك يتضح من الجدول رقم (3) فيما يخص دولة قطر انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان الترتيب المتأخر لها هو (27) والذي كان في عام (2011 – 2012)، وأن الترتيب المتقدم لها كان في عام (2013 – 2014) حيث احتلت المرتبة (18)، إلا أنه ووفق الدرجة المتراوحة (7- 1) كانت أعلى قيمة لها هي (5,1) في عام (2015 – 2016) بينما كان أقل قيمة هي (4.7) في عامي (2010 – 2011) و (2011 – 2012).

ووفق المعادلة رقم (1) نجد:

أن دولة قطر كانت تقترب عن متصدرة الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (5.71 – 4.91) = (0,8) من (7)

ووفق المعادلة رقم (2) نجد أن دولة قطر كانت تبتعد عن درجة الدولة الأخيرة في الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (4.91 – 2.6) = (2,31) من (7) أي أن دولة قطر خلال الفترة (2010 – 2018) كانت قريبة بشكل كبير جدًا من الدول المتصدرة، وهذا ما يفسر وجودها خلال هذه الفترة وكما يشير الجدول (4) في الثلث الأول من ترتيب دول العالم في تصنيف كفاءة الاقتصاد في مؤشر التنافسية العالمية.

أما ترتيب ودرجة دولة قطر خلال الفترة (2010 – 2018) ووفق المعادلة رقم (3) كانت متقاربة بشكل كبير حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة هي (0,4) وكذلك كان الفرق بين أكبر قيمة في الترتيب وأقل قيمة (9) مراكز.

- **إجابة السؤال الثاني:** ما درجة كفاءة اقتصاديات التعليم والتدريب في دول الخليج العربي في ضوء معايير مؤشر التنافسية العالمية (GCI) خلال الفترة (2010 – 2018)؟

بالرجوع إلى إصدارات (The Global Competitiveness Report) فيما يخص بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب خلال الفترة (2010 – 2018) قام الباحث بإنشاء الجداول الموضحة أدناه:

جدول رقم (6) بيانات بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب لدول الخليج العربي فيما يخص الترتيب والدرجة في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2010 – 2018)

السنة	عدد الدول	السعودية		الكويت		الإمارات		عمان		البحرين		قطر	
		الترتيب	الدرجة (1- 7)	الترتيب	الدرجة (1- 7)	الترتيب	الدرجة (1- 7)	الترتيب	الدرجة (1- 7)	الترتيب	الدرجة (1- 7)	الترتيب	الدرجة (1- 7)
2011/2010	139	51	4.5	83	3.9	36	4.8	63	4.2	44	4.9	32	4.8
2012/2011	142	36	4.8	91	3.8	33	4.8	63	4.2	28	5.0	50	4.6
2013/2012	144	40	4.8	82	4.0	37	4.9	61	4.3	34	4.9	33	4.9
2014/2013	148	48	4.7	84	4.0	35	4.9	57	4.5	53	4.5	29	5.1
2015/2014	144	57	4.6	81	4.2	6	5.9	79	4.2	55	4.7	38	5.0
2016/2015	140	49	4.7	85	4.0	37	5.0	88	3.9	44	4.8	27	5.1
2017/2016	138	46	4.8	94	4.0	34	5.1	85	4.1	44	4.9	30	5.1
2018/2017	137	43	4.8	95	3.9	36	5.0	71	4.4	39	4.9	37	5.0

(Schwab, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016,2017)

جدول رقم(7) بيانات بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب لدول الخليج العربي فيما يخص المستوى في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2010 – 2018)

السنة	عدد الدول	السعودية	الكويت	الإمارات	عمان	البحرين	قطر
		المستوى (1- 3)	المستوى (1- 3)	المستوى (1- 3)	المستوى (1- 3)	المستوى (1- 3)	المستوى (1- 3)
2011/2010	139	2	2	1	2	1	1
2012/2011	142	1					2
2013/2012	144						1
2014/2013	148					2	
2015/2014	144	2				1	
2016/2015	140						
2017/2016	138	2	3				
2018/2017	137		2				

المصدر: إعداد الباحث من دراسة المؤشرات

جدول رقم (8) بيانات بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب لدول العالم المتقدمة والمتأخرة فيما يخص الترتيب والدرجة في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2010 – 2018)

السنة	عدد الدول	الدولة	النقاط (1- 7)	الترتيب	الدولة	النقاط (1- 7)	الترتيب	الدولة	النقاط (1- 7)	الترتيب
2011/2010	139	فنلندا	6.06	1	السويد	5.90	2	الدنمارك	5.84	3
		بورندي	2.03	139	انغولا	2.13	138	موريتانيا	2.15	137
2012/2011	142	فنلندا	6.09	1	السويد	5.81	2	سويسرا	5.80	3
		انغولا	1.91	142	هاياتي	1.98	141	بورندي	1.99	140
2013/2012	144	فنلندا	6.18	1	سنغافورة	5.93	2	سويسرا	5.90	3
		هاياتي	1.90	144	بورندي	1.98	143	موريتانيا	2.23	142
2014/2013	148	فنلندا	6.27	1	سنغافورة	5.91	2	المانيا	5.90	3
		بورندي	2.03	148	انغولا	2.07	147	موريتانيا	2.07	146
2015/2014	144	فنلندا	6.22	1	سنغافورة	6.09	2	هولندا	5.99	3
		انغولا	1.94	144	تشاد	2.05	143	بورندي	2.14	142
2016/2015	140	سنغافورة	6.20	1	فنلندا	6.13	2	هولندا	6.03	3
		موريتانيا	2.13	140	بورندي	2.14	139	تشاد	2.19	138
2017/2016	138	سنغافورة	6.29	1	فنلندا	6.16	2	هولندا	6.07	3
		موريتانيا	1.90	138	تشاد	2.21	137	اليمن	2.26	136
2018/2017	137	سنغافورة	6.72	1	فنلندا	6.18	2	امريكا	6.12	3
		موريتانيا	1.90	137	اليمن	2.25	136	موزمبيق	2.25	135

(Schwab, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016,2017)

يتضح من الجدول رقم (6)فيما يخص المملكة العربية السعودية في مؤشر كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان الترتيب المتأخر لها هو (57) والذي كان في عام (2014 – 2015)، وأن الترتيب المتقدم لها كان في عام (2011 – 2012) حيث احتلت المرتبة (36)، إلا أنه ووفق الدرجة المتراوحة (1 – 7) كانت أعلى قيمة لها هي (4.8) في أعوام (2011 – 2012) و (2012 – 2013) و (2016 – 2017) و(2017 – 2018) بينما كان أقل قيمة هي (4.5) في عام (2010 – 2011).

ووفق المعادلة التالية: معادلة رقم (4)

$$Z = (\sum X/8) - (\sum Y/8)$$

حيث:

Z = متوسط بعد المملكة العربية السعودية عن متصدر التدريب وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

X = متوسط درجة الدولة المتصدرة في تصنيف كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

Y = متوسط درجة المملكة العربية السعودية في تصنيف كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

يوضح الجدول رقم (8)أن المملكة العربية السعودية كانت تقترب عن متصدرة الترتيب العالمي في كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (6.25 – 4.71) = (1.54) من (7)

ووفق المعادلة التالية: معادلة رقم (5)

$$Z = (\sum X/8) - (\sum Y/8)$$

حيث:

Z = متوسط بعد المملكة العربية السعودية عن الدولة الأخيرة في الترتيب وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

X = متوسط درجة المملكة العربية السعودية في تصنيف كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

Y = متوسط درجة الدولة الأخيرة في ترتيب تصنيف كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

يوضح الجدول رقم (8) أن المملكة العربية السعودية كانت تبتعد عن درجة الدولة الأخيرة في الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (4.71 – 2.75) = (2.1) من (7) أي أن المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010 – 2018) كانت قريبة من الدول المتصدرة، وهذا ما يفسر وجودها خلال هذه الفترة وكما يشير الجدول (7) في تأرجح بين الثلث الأول والثاني من ترتيب دول العالم في تصنيف كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في مؤشر التنافسية العالمية.

ومن الملاحظ على ترتيب ودرجة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010 – 2018)

ووفق المعادلة التالية: معادلة رقم (6)

$$Z = X - Y$$

حيث:

Z = الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

X = أكبر قيمة حصلت عليها المملكة العربية السعودية وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

Y = أقل قيمة حصلت عليها المملكة العربية السعودية وفق النقاط (7- 1) خلال الفترة (2010 – 2018)

أنها كانت متقاربة بالنقاط حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة هي (0,3) ومتباعدة في الترتيب حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في الترتيب وأقل قيمة (21) مراكز.

ويتضح من الجدول رقم (6)فيما يخص دولة الكويت انها في مؤشر كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب وخلال الفترة (2010 – 2018) كان الترتيب المتأخر لها هو (95) والذي كان في عام (2017 – 2018)، وأن الترتيب المتقدم لها كان في عام (2014 – 2015) حيث احتلت المرتبة (81)، إلا أنه ووفق الدرجة المتراوحة (7- 1) كانت أعلى قيمة لها هي (4.2) في عام (2014 – 2015) بينما كان أقل قيمة هي (3.8) في عام (2011 – 2012).

ووفق المعادلة رقم (4) نجد أن دولة الكويت كانت تقترب عن متصدرة الترتيب العالمي في كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (6.25 – 3.97) = (2.28) من (7)

ووفق المعادلة رقم (5) نجد أن دولة الكويت كانت تبتعد عن درجة الدولة الأخيرة في الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (3.97 – 1.96) = (2.01) من (7)

أي أن دولة الكويت خلال الفترة (2010 – 2018) تقع فيما بين الثلث الثاني والثلث الثالث فيما يخص ترتيب دول العالم، وإن كانت تميل للثلث الثاني بشكل أكبر كما يشير الجدول (7) في ترتيب دول العالم في تصنيف كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في مؤشر التنافسية العالمية، وإن كانت وحسب المتوسط أقرب إلى دول الثلث الأخير من دول الثلث المتقدم. ومن الملاحظ على ترتيب ودرجة دولة الكويت خلال الفترة (2010 – 2018)

ووفق المعادلة رقم (6) أن الدرجة كانت متقاربة بشكل كبير حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي

واقل قيمة هي (0,4) ولكن كان الفرق بين أكبر قيمة في الترتيب وأقل قيمة (14) مراكز، وهذا يعتبر فرق ليس بالبسيط.

ويتضح من الجدول رقم (6) فيما يخص الإمارات العربية المتحدة انها في مؤشر كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب وخلال المدة (2010 – 2018) كان الترتيب المتأخر لها هو (37) والذي كان في عامي (2012 – 2013) و (2015 – 2016)، وأن الترتيب المتقدم لها كان في عام (2014 – 2015) حيث احتلت المرتبة (6)، إلا أنه ووفق الدرجة المتراوحة (7- 1) كانت أعلى قيمة لها هي (5.9) في عام (2014 – 2015)، بينما كان أقل قيمة هي (4.8) في عامي (2010 – 2011) و (2011 – 2012) .

ووفق المعادلة رقم (4) نجد أن كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب كانت تقترب عن متصدرة الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (6.25 – 5.05) = (1.2) من (7)

ووفق المعادلة رقم (5) نجد أن الإمارات العربية المتحدة كانت تبتعد عن درجة الدولة الأخيرة في الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (5.05 – 1.96) = (3.09) من (7)

أي أن الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010 – 2018) كانت قريبة من الدول المتصدرة، وهذا ما يفسر وجودها خلال هذه الفترة وكما يشير الجدول (7) في الثلث الأول من ترتيب دول العالم في تصنيف كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في مؤشر التنافسية العالمية.

ومن الملاحظ على ترتيب ودرجة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010 – 2018) ووفق المعادلة رقم (6) نجد أنها كانت متباعدة بشكل كبير جدًا، حتى وإن كانت جميعها في الثلث الأول من ترتيب الدول في التصنيف العالمي فيما يخص كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة هي (1.1) وكذلك كان الفرق بين أكبر قيمة في الترتيب وأقل قيمة (31) مركز.

ويتضح كذلك من الجدول رقم (6) فيما يخص دولة عمان انها في مؤشر كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب وخلال المدة (2010 – 2018) كان الترتيب المتأخر لها هو (88) والذي كان في عام (2015 – 2016)، وأن الترتيب المتقدم لها كان في عام (2013 – 2014) حيث احتلت المرتبة (57)، إلا أنه ووفق الدرجة المتراوحة (7- 1) كانت أعلى قيمة لها هي (4,5) في عام (2013 – 2014)، بينما كان أقل قيمة هي (3.9) في عام (2015 – 2016).

ووفق المعادلة رقم (4) نجد أن دولة عمان كانت تقترب عن متصدرة الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (6.25 – 4.22) = (2,03) من (7)

ووفق المعادلة رقم (5) نجد أن دولة عمان كانت تبتعد عن درجة الدولة الأخيرة في الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (4.22 – 1.96) = (2.26) من (7) أي أن دولة عمان خلال الفترة (2010 – 2018) كانت مستقرة في الثلث الثاني في ترتيب دول العالم في تصنيف كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في مؤشر التنافسية العالمية.

ومن الملاحظ على ترتيب ودرجة دولة عمان خلال الفترة (2010 – 2018) ووفق المعادلة رقم (6) أنها كانت متباعدة بشكل كبير حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة هي (0,6) وكذلك الفرق بين أكبر قيمة في الترتيب وأقل قيمة كان (31) مركز، وهي قيمة مرتفعة.

ويتضح من الجدول رقم (6) فيما يخص مملكة البحرين انها في مؤشر كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب وخلال المدة (2010 – 2018) كان الترتيب المتأخر لها هو (55) والذي كان في عام (2014 – 2015)، وأن الترتيب المتقدم لها كان في عام (2011 – 2012) حيث احتلت المرتبة (28)، إلا أنه ووفق الدرجة المتراوحة (7- 1) كانت أعلى قيمة لها هي (5) في عام (2011 – 2012) بينما كان أقل قيمة هي (4.5) في عام (2013 – 2014).

ووفق المعادلة رقم (4) نجد أن مملكة البحرين كانت تقترب عن متصدرة الترتيب العالمي في كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (6.25 – 4.82) = (1,43) من (7)

ووفق المعادلة رقم (5) نجد أن مملكة البحرين كانت تبتعد عن درجة الدولة الأخيرة في الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (4.82 – 1.96) = (2.86) من (7)

أي أن مملكة البحرين خلال الفترة (2010 – 2018) كانت متأرجحة في الترتيب بين دول الثلث الأول ودول الثلث الثاني من ترتيب دول العالم في تصنيف كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في مؤشر التنافسية العالمية، وإن كانت في الثلث الأول بشكل أكثر.

يلاحظ على ترتيب ودرجة مملكة البحرين خلال الفترة (2010 – 2018) ووفق المعادلة رقم (6) أنها كانت متقاربة بشكل متوسط حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة هي (0,5) أما الفرق بين أكبر قيمة في الترتيب وأقل قيمة كان (27) مركزًا، وهذا ليس بالبسيط.

كذلك يتضح من الجدول رقم (6) فيما يخص دولة قطر انها في مؤشر كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب وخلال المدة (2010 – 2018) كان الترتيب المتأخر لها هو (50) والذي كان في عام (2011 – 2012)، وأن الترتيب المتقدم لها كان في عام (2015 – 2016) حيث احتلت المرتبة (27)، إلا أنه ووفق الدرجة المتراوحة (7- 1) كانت أعلى قيمة لها هي (5,1) في أعوام (2013 – 2014) و (2015 – 2016) و (2016 – 2017) بينما كان أقل قيمة هي (4.6) في عام (2011 – 2012).

ووفق المعادلة رقم (4) نجد أن دولة قطر كانت تقترب عن متصدرة الترتيب العالمي في تصنيف كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (6.25 – 4.95) = (1.3) من (7).

ووفق المعادلة رقم (5) نجد أن دولة قطر كانت تبتعد عن درجة الدولة الأخيرة في الترتيب العالمي خلال الفترة (2010 – 2018) بمتوسط حسابي للنقاط بين (1 – 7) يبلغ هذا المتوسط (4.95 – 1.96) = (2.99) من (7).

ويوضح الجدول رقم (7) أن دولة قطر كانت متأرجحة في الترتيب بين دول الثلث الأول ودول الثلث الثاني من ترتيب دول العالم في تصنيف كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في مؤشر التنافسية العالمية، وإن كانت في الثلث الأول بشكل أكثر.

ومن الملاحظ على ترتيب ودرجة دولة قطر خلال الفترة (2010 – 2018) ووفق المعادلة رقم (6) نجد أنها كانت متقاربة بشكل متوسط حيث كان الفرق بين أكبر قيمة في المتوسط الحسابي واقل قيمة هي (0,5) أما الفرق بين أكبر قيمة في الترتيب وأقل قيمة كان (23) مركزًا، وهذا ليس بالبسيط.

- **إجابة السؤال الثالث:** ما نسبة تأثير كفاءة اقتصاديات التعليم والتدريب على كفاءة الاقتصاد في دول الخليج العربي في ضوء معايير مؤشر التنافسية العالمية (GCI) خلال الفترة (2010 – 2018)؟

بالرجوع إلى الجدول رقم (3) والجدول رقم (6)، ولأن بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب يمثل (17%) من محور كفاءة الاقتصاد في مؤشر التنافسية العالمية، ولمعرفة نسبة تأثير بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب تم إجراء المعادلة التالية:

$$Y = (X / 7) * 17$$

حيث:

Y = نسبة تأثير بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب على كفاءة الاقتصاد حسب مؤشر التنافسية العالمية.

X = درجة بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب

وعليه يتم الحصول على الجدول التالي:

جدول رقم (9) نسبة تأثير بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب على كفاءة الاقتصاد حسب مؤشر التنافسية العالمية

السنة	عدد الدول	السعودية	الكويت	الإمارات	عمان	البحرين	قطر
		نسبة التأثير %17	نسبة التأثير %17	نسبة التأثير %17	نسبة التأثير %17	نسبة التأثير %17	نسبة التأثير %17
2011/2010	139	%10.88	%9.47	%11.65	%10.2	%11.9	%11.65
2012/2011	142	%11.56	%9.22	%11.65	%10.2	%12.14	%11.17
2013/2012	144	%11.56	%9.71	%11.9	%10.44	%11.9	%11.9
2014/2013	148	%11.39	%9.71	%11.9	%10.92	%10.92	%12.38
2015/2014	144	%11.05	%10.2	%14.32	%10.2	%11.41	%12.14
2016/2015	140	%11.39	%9.71	%12.14	%9.47	%11.65	%12.38
2017/2016	138	%11.56	%9.71	%12.38	%9.95	%11.9	%12.38
2018/2017	137	%11.56	%9.47	%12.14	%10.68	%11.9	%12.14

المصدر: إعداد الباحث من دراسة المؤشرات

حيث يتضح من الجدول رقم (9) فيما يخص المملكة العربية السعودية انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان متوسط نسبة تأثير عامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب فيها على متغير كفاءة الاقتصاد فيها هو (11.36%) من أصل (17%)، حيث بلغ أقصاه (11.56%) في (2011 – 2012)، (2012 – 2013)، (2016 – 2017)، (2017 – 2018) وأدناه (10.88%) في (2010 – 2011). وفيما يخص دولة الكويت نجد انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان متوسط نسبة تأثير عامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب فيها على متغير كفاءة الاقتصاد فيها

هو (9.63%) من أصل (17%)، حيث بلغ أقصاه (10.2%) في (2014 – 2015) وأدناه (9.22%) في (2011 – 2012). أما دولة الإمارات العربية المتحدة نجد انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان متوسط نسبة تأثير عامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب فيها على متغير كفاءة الاقتصاد فيها هو (12.26%) من أصل (17%)، حيث بلغ أقصاه (14.32%) في (2014 – 2015)، وأدناه (11.65%) في (2010 – 2011)، (2011 – 2012). أما دولة عمان نجد انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان متوسط نسبة تأثير عامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب فيها على متغير كفاءة الاقتصاد فيها هو (10.25%) من أصل (17%)، حيث بلغ أقصاه (10.92%) في (2013 – 2014)، وأدناه (9.47%) في (2015 – 2016). ومملكة البحرين نجد انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان متوسط نسبة تأثير عامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب فيها على متغير كفاءة الاقتصاد فيها هو (11.71%) من أصل (17%)، حيث بلغ أقصاه (12.14%) في (2011 – 2012)، وأدناه (10.92%) في (2013 – 2014). وبالنسبة لدولة قطر نجد انها وخلال المدة (2010 – 2018) كان متوسط نسبة تأثير عامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب فيها على متغير كفاءة الاقتصاد فيها هو (12.01%) من أصل (17%)، حيث بلغ أقصاه (12.38%) في (2013 – 2014)، (2015 – 2016)، (2016 – 2017)، وأدناه (11.17%) في (2011 – 2012). والمتوسط لنسبة تأثير كفاءة اقتصاديات التعليم والتدريب على كفاءة الاقتصاد في دول الخليج العربي في ضوء معايير مؤشر التنافسية العالمية (GCI) خلال الفترة (2010 – 2018) يبلغ (11.20%) من (17%)، وهي نسبة تعتبر متوسطة تميل إلى الارتفاع نوعًا ما.

مناقشة النتائج:

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- كان المتوسط العام لكفاءة الاقتصاد لدى المملكة العربية السعودية في مؤشر التنافسية العالمية يساوي (4.7) من (7).
2- كان المتوسط العام لكفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب لدى المملكة العربية السعودية في مؤشر التنافسية العالمية يساوي (4.71) من (7).
3- متوسط نسبة التقدير لعامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب بالنسبة لمؤشر كفاءة الاقتصاد بالنسبة للمملكة العربية السعودية في مؤشر التنافسية العالمية كانت (11.36%) من (17%).
4- كان المتوسط العام لكفاءة الاقتصاد لدى دولة الكويت في مؤشر التنافسية العالمية يساوي (4.01) من (7).
5- كان المتوسط العام لكفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب لدى دولة الكويت في مؤشر التنافسية العالمية يساوي (3.97) من (7).
6- متوسط نسبة التقدير لعامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب بالنسبة لمؤشر كفاءة الاقتصاد بالنسبة لدولة الكويت في مؤشر التنافسية العالمية كانت (9.63%) من (17%).
7- كان المتوسط العام لكفاءة الاقتصاد لدى دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية العالمية يساوي (5.02) من (7).
8- كان المتوسط العام لكفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب لدى دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية العالمية يساوي (5.05) من (7).
9- متوسط نسبة التقدير لعامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب بالنسبة لمؤشر كفاءة الاقتصاد بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية العالمية كانت (12.26%) من (17%).
10- كان المتوسط العام لكفاءة الاقتصاد لدى دولة عمان في مؤشر التنافسية العالمية يساوي

11- (4.27) من (7).
12- كان المتوسط العام لكفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب لدى دولة عمان في مؤشر التنافسية العالمية يساوي (4.22) من (7).
13- متوسط نسبة التقدير لعامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب بالنسبة لمؤشر كفاءة الاقتصاد بالنسبة لدولة عمان في مؤشر التنافسية العالمية كانت (10.25%) من (17%).
14- كان المتوسط العام لكفاءة الاقتصاد لدى مملكة البحرين في مؤشر التنافسية العالمية يساوي (4.55) من (7).
15- كان المتوسط العام لكفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب لدى مملكة البحرين في مؤشر التنافسية العالمية يساوي (4.82) من (7).
16- متوسط نسبة التقدير لعامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب بالنسبة لمؤشر كفاءة الاقتصاد بالنسبة لمملكة البحرين في مؤشر التنافسية العالمية كانت (11.71%) من (17%)
17- كان المتوسط العام لكفاءة الاقتصاد لدى دولة قطر في مؤشر التنافسية العالمية يساوي (4.91) من (7).
18- كان المتوسط العام لكفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب لدى دولة قطر في مؤشر التنافسية العالمية يساوي (4.95) من (7).
19- متوسط نسبة التقدير لعامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب بالنسبة لمؤشر كفاءة الاقتصاد بالنسبة لدولة قطر في مؤشر التنافسية العالمية كان (12.01%) من (17%).

وفي ضوء الإجابة على الأسئلة، يصل الباحث في عملية المقارنة بين الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي إلى:

1- أعلى معدل في محور كفاءة الاقتصاد حققته دولة الإمارات العربية المتحدة بمقدار (5.2) من (7) في (2015/2014، 2017/2016، 2018/2017).
2- أعلى معدل في بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب حققته دولة الإمارات العربية المتحدة بمقدار (5.9) من (7) في عام (2015/2014).
3- أقل معدل في محور كفاء الاقتصاد كان من نصيب دولة الكويت بمقدار (3.9) من (7) في عام (2015/2014)
4- أقل معدل في بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب أيضًا كان من نصيب دولة الكويت بمقدار (3.8) من (7) في عام (2012/2011)
5- أعلى ترتيب في محور كفاءة الاقتصاد حققته دولة الإمارات العربية المتحدة بمقدار وكان (14) في عام (2015/2014).
6- أعلى ترتيب في بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب حققته أيضًا دولة الإمارات العربية المتحدة وكان (6) في عام 2015/2014).
7- أقل ترتيب في محور كفاء الاقتصاد كان من نصيب دولة الكويت وكانت تقع في الترتيب (81) في عام (2015/2014)
8- أقل ترتيب في بعد كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب كان من نصيب دولة أيضًا وكان (95) وجاء في عام (2018/2017)
9- أعلى نسبة تأثير لمعامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب على كفاءة الاقتصاد كانت من نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث كانت بنسبة (14.32%) من (17%) وكانت في عام (2015/2014)

10- أقل نسبة تأثير لمعامل كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب على كفاءة الاقتصاد كان من نصيب دولة الكويت وبلغ (9.22%) من (17%) جاء في عام (2011 /2012).

11- درجة تأثير كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب على كفاءة الاقتصاد في دول الخليج العربي في ضوء معايير مؤشر التنافسية العالمية تعتبر متوسطة تميل إلى الارتفاع حيث تبلغ (11.20%) من أصل (17%).

كما يستنتج الباحث أن:

1- غياب التخطيط الاستراتيجي الذي بدوره أدى إلى عدم استقرار كفاءة الاقتصاد وكفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في دول الخليج العربي.

2- انخفاض درجة كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب في دول الخليج العربي بسبب عدم الاهتمام بمؤشر التنافسية العالمية (GCI).

3- الاهتمام البسيط في السنوات الأخيرة بزيادة كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب ساهم في رفع كفاءة الاقتصاد في دول الخليج العربي بنفس النسب البسيطة.

4- التوصيات والمقترحات

استنادا لنتائج الدراسة يوصي الباحث ويقترح بالآتي:

1- ضرورة الاهتمام في جميع جوانب كفاءة الاقتصاد، ومن أهمها جانب كفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب.

2- رسم الخطط متوسطة وطويلة المدى فيما يخص كفاءة الاقتصاد وكفاءة اقتصاديات التعليم العالي والتدريب، لكي يتم الثبات خلال سنوات متتالية، ولا يحدث هناك تغيير من سنة إلى أخرى إلا إلى الأفضل وبمنهجية مستقرة.

3- الاهتمام بمؤشر التنافسية العالمية، لأنه يعتبر مؤشر كمي نوعي ويصدر سنويًا بتفصيل دقيق لأغلب دول العالم سواء المتقدمة أو النامية.

4- الاستثمار الأمثل لميزانيات التعليم العالي والجامعات، من حيث مراعاة بنود مؤشر كفاءة التعليم العالي والتدريب في مؤشر التنافسية العالمية، لأنه يربط بين دخل الحكومة ودخل الأفراد مع الانتقال في مراحل الاقتصاد الثلاث، وكذلك ما يخص بنود مؤشرات التعليم العالي والتدريب.

5- عمل دراسات أخرى تتناول جميع محاور وجوانب مؤشرات التنافسية العالمية.

قائمة المراجع

- Baldwin, R. and Wyplosz Ch. (2009). Th e Economics of European integration. 3rd edition. McGraw-Hill Higher Education, Berkshire UK.
- Bazargan, Abbas; Rohollah Ghasemi; Mohammad Ardebili and Mohammad Zarei. (2017) "The Relationship between Higher Education and Training and Business Sophistication." Iranian Economic Review, 21, 319- 41.
- Brakman, S. et al. (2006). Nations and fi rms in the global economy- an introduction to international economics and business. Cambridge University Press, Cambridge.
- Daszyńska- Żygadło, K., Marszałek, J., & Piontek, K. (2018). SUSTAINABLE FINANCE INSTRUMENTS' RISK- GREEN BOND MARKET ANALYSIS.

- Dicken, P. (2007). Global Shift. 5th edition. SAGE Publications Ltd. London. 599 p.
- Dima, Alina; Liviu- Stelian Begu; Denisa Vasilescu and Maria Alexandra Maassen. 2018. "The Relationship between the Knowledge Economy and Global Competitiveness in the European Union." Sustainability, 10, 1706.
- Dunning, J. H., Lundan, S.M. (2008). Multinational Enterprises and the Global Economy. 2nd edition. Edward Elgar, Cheltenham UK, 920 p.
- Habanik, J., Kordos, M. & Hostak, P. (2016). Competitiveness of Slovak Economy and Regional Development Policies. Journal of International Studies, 9 (1), 144–155. https://doi.org/10.14254/2071- 8330.2016/9- 1/10
- Haviernikova, K. (2014). Convergence of the Slovak Republic Regions. In: Proceedings of the 2nd international conference on European integration 2014 (ICEI 2014). Ostrava: VSB- TU. pp. 228- 235.
- Hitiris, T. (2003). European Union Economics. 5th edition. London: Prentice Hall (Pearson Education Ltd.)
- Ivanova, E. (2011a). Th e quality of human resources as a factor of competitiveness. In: Proceedings from the 9th International conference Economic policy in the European union member countries. Ostrava: VŠB- TU. pp. 167- 181.
- Jovanović, M. N. (2014). Th e Economics of European Integration – the 2nd eddition. Edward Eglar Publishing, UK, USA.
- Keser, Hilal Yildirir, (2015), Effects of higher education on global competitiveness: reviews in relation with european countries and the middle east countries, Annals of the "Constantine Brâncusi" University of Târgu Jiu, Economy Series, Issue 1, volume I / 2015, (58 – 69)
- Krugman, P. (1994). Competitiveness: A Dangerous Obsession. Foreign Aff airs. 1994, No.2, pp. 28- 44.
- Lipkova, L. (1993). Some possibilities of applying the export- promoting policy in the Slovak economy. Ekonomicky casopis. Volume: 41, Issue: 6. pp. 460- 469.
- Mm Schwab, K. (ed.), 2010. The Global Competitiveness Report 2010- 2011 Geneva: World Economic Forum.
- Mm Schwab, K. (ed.), 2011. The Global Competitiveness Report 2011- 2012 Geneva: World Economic Forum.
- Mm Schwab, K. (ed.), 2012. The Global Competitiveness Report 2012- 2013 Geneva: World Economic Forum.
- Mm Schwab, K. (ed.), 2013. The Global Competitiveness Report 2013- 2014Geneva: World Economic Forum.
- Mm Schwab, K. (ed.), 2014. The Global Competitiveness Report 2014- 2015 Geneva: World Economic Forum.

- Mm Schwab, K. (ed.), 2015. The Global Competitiveness Report 2015- 2016 Geneva: World Economic Forum.
- Mm Schwab, K. (ed.), 2016. The Global Competitiveness Report 2016- 2017 Geneva: World Economic Forum.
- Mm Schwab, K. (ed.), 2016. The Global Competitiveness Report 2017- 2018 Geneva: World Economic Forum.
- Nababan, T. S. (2014). "Building A Sustainable Entrepreneurship In Increasing Global Competitiveness" (Membangun Sustainable Entrepreneurship Untuk Meningkatkan Daya Saing Global, Proceeding "National Seminar & Call for Paper "The Impact of ASEAN Economic Community 2015: Opportunities & Benefits for Indonesians Entrepreneurs", Faculty of Economics, Maranatha Christian University, held on 22 – 24 May 2014, Bandung. URL: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2633882.
- Nababan, Tongam Sihol, Development Analysis of Global Competitiveness Index of ASEAN- 7 Countries and Its Relationship on Gross Domestic Product (January 19, 2019). IJBE (Integrated Journal of Business and Economics), DOI 10.33019/ijbe.v3i1.108, Vol 3, No 1 (2019). 2 April 2020 . Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3353606 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3353606
- Neumann, P. (2013). Globalization and Governance in the Light of the World Economy "Trilemma". Ekonomicky casopis. Volume: 61, Issue: 6. pp. 634- 648.
- Parzonko, Andrzej. 2018. "Milk Production Costs in Polish and Other Eu Countries' Dairy Farms- Assessment in 2009- 2015."
- Pavlovic, D., Obradovic, T., & Bjelica, D. (2018). Does Competitiveness have Anything to do With People? Management:Journal of Sustainable Business And Management Solutions In Emerging Economies, 23(3), 33- 46. doi:10.7595/management.fon.2018.0018
- Pesce, Ottavia. 2017. "Economic Competitiveness in the Arab Region: Performance and Challenges." ESCWA working paper.
- Placido, AA de Castro; Hwang, S. (2019). Evaluating Philippine's Economic Development in 2010 and 2015: Utilizing Global Competitive Index, Human Development Index and Environmental Performance Index. Korean Social Science Journal.
- Porter, E., M. (2004). Building the Microeconomic Foundations of Prosperity: Findings from the Business Competitiveness Index. 2004.
- Porter, E., M. (2004). Building the Microeconomic Foundations of Prosperity: Findings from the Business Competitiveness Index. 2004.
- Raimanu, G. (2016). "Analysis of Indonesia's Competitiveness 2016- 2017: An Analysis of International Financial Management Policy", Tadulako University, URL: https: // www.researchgate.net/publication/311594011.

- Sala- I- Martín X., Bilbao- Osorıo B., Di Battista A., Hanouz M.D., Galvan C., Geiger T. (2014). The Global Competitiveness Index 2014–2015: Accelerating a Robust Recovery to Create Productive Jobs and Support Inclusive Growth- The Global Competitiveness Report 2014–2015 (Editor: Klaus Schwab), World Economic Forum Publication, Geneva, ISBN- 13: 978- 92- 95044- 98- 2
- SENER, Sefer, a , 2013. The competitiveness of Turkish economy within the scope of WEF global competitiveness index: Procedia- Social and Behavioral Sciences 75 (2013) 453 – 464.
- Stanišić, T., & Kostić, M. (2018). IMPROVEMENT OF HIGHER EDUCATION AS A FACTOR OF COMPETITIVENESS IN SERBIA. Knowledge International Journal, 26(2), 427- 432. Retrieved from https://ikm.mk/ojs/index.php/KIJ/article/view/494
- Tambunan, T. (2011). "Indonesia's Global Competitiveness" (Daya Saing Global Indonesia): World Economic Forum 2010- 2011", Center for Industry, SME and Business, in Advancing Indonesia's Civil Society in Trade and Investment Climate (ACTIVE) Programmed, KADIN Indonesia.
- Toma, Sorin- George. Marinescu, Paul. Gradinaru, Catalin, 2016, Global Competitiveness and Innovation in the Period 2013- 2015, "Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series Volume XVI, Issue 1/2016 (114 – 120).
- Turpancı A.E., Duman M.C., (2014). Global Competitiveness Report 2013- 2014, T.C. Customs and Trade Ministry RYKGM- Publication of Economic Analysis and Evaluation Department, Publication No: 389, Ankara
- Vojtovic, S., Krajnakova, E. (2013). Trends in Economic Growth and Unemployment in Slovakia. In: Proceedings of the 2013 International conference on education, management and social science (ICEMSS- 13) Book Series: Advances in Intelligent Systems Research, Volume: 44. France: Atlantis press, 2013. pp 188- 191.